

* جميل هلال

أسئلة لمرحلة ما بعد أيلول

يناقش كاتب المقالة حدود خطوة توجّه القيادة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة، على أهمية البعد الدبلوماسي فيها وبوادر خروجها من الوصاية الأميركية - الإسرائيلية، وذلك نتيجة غياب استراتيجية مواجهة وطنية موحدة وشاملة، الأمر الذي يطال صفقة تبادل الأسرى الأخيرة أيضاً على أهمية ما حققته. ويضيء الكاتب على عدد من المبادرات الذاتية الفلسطينية، ومنها تزامن مبادرة الأمم المتحدة مع إضراب الأسرى، وعلى عدد من الاحتجاجات والخطوات الفاعلة بين الداخل الفلسطيني والشتات، والذي يهدف إلى تعديل ميزان القوى. كما تشير المقالة إلى تشتت مختلف المبادرات المهمة ومحدوديتها إذا لم تستند إلى توحيد وطني ومؤسسي، وإن لم ترتبط بالبعدين العربي والدولي المتغيرين. فهذا الواقع يتطلب إعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية على أسس ديمقراطية عبر إعادة الشرعية إلى كل من الرئاسة الفلسطينية والمجلس التشريعي والمجلس الوطني الفلسطيني، على أن تترافق هذه الديمقراطية مع برامج وطنية والتشديد على التعددية ضمن الوحدة، والتي لا بدّ منها لتستقيم الديمقراطية التمثيلية كما يقترح الكاتب. وتفتح المقالة نقاشاً في عدد من الموضوعات الراهنة والمترابطة مثل التمثيل والخروج من الانقسام والاستراتيجية الوطنية الموحدة وحيوية الحركة الوطنية بما فيها دور الشباب، وذلك ضمن تعدد قضايا فئات الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج.

الرواية التاريخية الفلسطينية ومطلب عضوية الأمم المتحدة

يمكن رؤية طلب العضوية الكاملة لفلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر الماضي، والذي تقدم به رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، محمود عباس، من زاوية ما مثله من تحدّد لموقف الإدارة الأميركية الراض للخطوة، وما لمّح إليه من استعداد لمواجهة

سياسة إسرائيل الراضة لوقف عمليات سلب الأرض الفلسطينية وتمزيقها واستيطانها، والتي استخدمت المفاوضات الثنائية غطاء لمواصلة تلك السياسة. وجاء مسعى الحصول على عضوية الأمم المتحدة بعد أن انكشف تماماً أن الإدارة الأميركية ليست بصدد الضغط على إسرائيل لوقف الاستيطان (فضلاً عن تفكيكه)، وبعد أن اتضح أن إدارة أوباما لن تلتزم ما صرّحت به في فترة سابقة من رفضها مواصلة إسرائيل استيطانها، وأنها انتقلت إلى موقف المدافع عن سياسة إسرائيل الاستعمارية والعنصرية. وقد أثار طلب عضوية الأمم المتحدة عداء الولايات

إضراب للأسرى الفلسطينيين عن الطعام احتجاجاً على الإجراءات الإسرائيلية التعسفية ضدهم، وكذلك ما رمزت إليه عملية تحرير جزء من الأسرى الفلسطينيين (صفقة شاليط). فقد بينت الأحداث الثلاثة أهمية تفعيل دور العامل الذاتي في المواجهة مع السياسة الإسرائيلية، وأن تعديل ميزان القوى مع إسرائيل رهن بتنمية الدور الذاتي والاستفادة من التغييرات المهمة جداً في الوضع الإقليمي (العربي تحديداً) والدولي.

فاعليات من دون استراتيجيا

لكن المشكلة الفعلية في طلب عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة، كما في صفقة تحرير الأسرى، هي أنهما لم يكونا ضمن استراتيجيا مواجهة وطنية شاملة، وإنما غلب عليهما الاستثمار الدعاوي الفصائلي وهدف تحسين ميزان القوى لكل طرف في مواجهة الطرف الآخر. فقد جرى تصوير كل من الحدثين على أنه انتصار تاريخي استدعى تنظيم الاحتفالات الخطابية والمسيرات الشعبية واستنطاق تصريحات المسؤولين بشأن ما يمثلانه من إنجاز استراتيجي موهوم. فقد استثمرت كل من الحركتين ("فتح" و"حماس") الحدثين لترميم شعبيتهما التي تراجعت بعد أن ضجر الناس من استمرار الانقسام ومن جمود الحالة السياسية ومن عجز الطرفين عن توليد استراتيجيا ساعية بصدق لإخراج الحال الفلسطينية من تهاويها المتفاقم. ولذا فإن كل طرف استخدم الفعل الذي بادر هو إليه لمصلحة لملمة قواعده التي أصابها الترهل والخمول، وللظهور كأنه يملك استراتيجيا فاعلة. ومن هنا بدا احتفال "حماس" الواسع (في قطاع غزة) بصفقة التبادل - على الرغم مما شابها من نواقص وملاحظات شملت الموافقة على الإبعاد عن الوطن، واستثناء القادة السياسيين الأوائل، والظهور بمظهر من لا يعرف عدد الأسيرات الفلسطينيات في السجون الإسرائيلية، وغير ذلك - باعتبارها ثمرة من ثمرات استراتيجيا المقاومة التي تتبناها

المتحدة وإسرائيل لأنه أشار إلى احتمال استخدام هذه العضوية للفتك من احتكار الولايات المتحدة لموقع المهيمن على مجريات تسوية الصراع مع إسرائيل، ومن قبضة مفاوضات ثنائية غير مقيدة بأي مرجعية سياسية وقانونية، ومن خلل فادح في ميزان القوى لمصلحة الدولة الاستعمارية. ويمكن قراءة سردية خطاب رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في الجمعية العامة للأمم المتحدة من زاوية مدى توافقها مع سردية الرواية التاريخية الفلسطينية منذ النكبة. ولعل الرضى الفلسطيني العام عن الخطاب يرجع إلى تلمس درجة عالية من التوافق، لكن التأييد الشعبي لسردية الخطاب لا ينسحب بالضرورة إلى المطالب السياسية التي تضمنتها الرسالة المقدمة إلى الأمين العام للأمم المتحدة، التي تطلب العضوية للدولة الفلسطينية على حدود الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، والتي لا تنسجم مع جوهر سردية خطاب الأمم المتحدة. فهذا الخطاب ذكّر بما تعرض له الشعب الفلسطيني من تطهير عرقي وتمييز عنصري واحتلال واستيطان، وأعلن نيته التمسك بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني كله إلى حين التوصل إلى تسوية للصراع مع إسرائيل، ولم يغفل التذكير بحق العودة والحق في المقاومة الشعبية، كما لم يُخف التزام محمود عباس (كرئيس للسلطة وللمنظمة ولحركة "فتح") بتطبيق اتفاق المصالحة الموقع منذ أيار/مايو الماضي بين حركتي "فتح" و"حماس" (وبمباركة من بقية القوى السياسية الفلسطينية). إن الرواية التاريخية الفلسطينية لا تنسجم مع المطالبة بإزالة الظلم التاريخي الذي لحق، ولا يزال، بالشعب الفلسطيني عبر إقامة دولة فلسطينية على أقل من ربع مساحة فلسطين التاريخية مع الإقرار بحق إسرائيل في الوجود على باقي تلك الأراضي. وما يستحق الملاحظة هو أن خطاب الأمم المتحدة وما تضمنه من تذكير علني وفي أوسع محفل دولي، بالطبيعة الاستعمارية والعدوانية لإسرائيل ولجرائمها المتواصلة، ترافق تقريباً مع

لعقدين من المفاوضات العقيمة التي تضاعف عدد المستوطنين الإسرائيليين خلالها في الضفة الغربية بحيث أصبح حالياً ٦٠٠,٠٠٠ مستوطن تقريباً (عدد سكان الضفة الغربية الفلسطينيين يقل عن ثلاثة ملايين). فمطلب الدولة الفلسطينية على حدود الأراضي الفلسطينية التي احتلت منذ سنة ١٩٦٧ لا ينم عن تنامي الإدراك أن ما جرى ويجري على الأرض جعله غير قابل للتحقق، كما أن تمرکز قيادة إسرائيل بيد أقصى اليمين الصهيوني العنصري سيعطل أي مشروع لدولة فلسطينية تنال الحد الأدنى من السيادة والاستقلال. طبعاً، هناك في إسرائيل مَنْ لا يعارض تسمية الحكم الذاتي على أجزاء من الضفة ومعها قطاع غزة دولة فلسطينية ما دامت تحت السيطرة الأمنية والاقتصادية والعسكرية الإسرائيلية، شرط ألا تضم معظم القدس الشرقية، وألا تتم عودة اللاجئين (سوى أعداد محدودة جداً) إلى الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٤٨. إن أكبر مؤثر إلى غياب الرؤية لمتطلبات المنعطف الجديد الذي تعيشه الحركة الفلسطينية بعد فشل المفاوضات الثنائية التي جُربت على مدار عقدين من الزمن، وإلى غياب الوعي بضرورة التفاعل مع الحراك الشعبي التحرري في العالم العربي (والذي ستبقى نتائجه على الأرض ملتبسة لبضعة أعوام على ما يبدو)، يتمثل في الإيهام بأن النشاط في المجال الدبلوماسي (والذي مثلته خطوة طلب العضوية الدائمة في الأمم المتحدة) هو مدخل المجابهة مع إسرائيل. فهذه الخطوة، وفق بعض المحللين، جاءت نتيجة ضغوط داخل حركة "فتح" على قيادة الحركة (وتحديداً على رئيس الحركة) مطالبة بوقف تدهور مكانة الحركة بعد انسداد طريق المفاوضات الثنائية. ومهما تكن دوافع وحيثيات هذه الخطوة (وأهمها انغلاق أفق المفاوضات الثنائية)، إلا إنها لم تشكل جزءاً من استراتيجية وطنية شاملة: استراتيجية تشرك قوى مكونات الشعب الفلسطيني المتباينة الأوضاع والشروط والتطلعات المباشرة في الضفة وفي القطاع وبين الأقلية العربية في إسرائيل وفي

"حماس"، والتي يرفضها محمود عباس، وكردة فعل على تحرك الأخير المنفرد نحو الأمم المتحدة (والذي لم يستشر فيه حركة "حماس"). أما في الجانب الآخر فقد جرى (في الضفة الغربية) الاحتفال بطلب عضوية الأمم المتحدة من طرف السلطة في رام الله كمعركة استقلال حقيقية (على الرغم مما يتضمنه الطلب من مخاوف على مصير التمثيل الفلسطيني الشامل، وعلى حقوق اللاجئين، وتهميش الأقلية العربية في إسرائيل، إلخ)، مع التلميح بأن حركة "حماس" عبر تشكيكها في هذا التحرك تناهض حلم الدولة المستقلة.

لعل الاستخلاص الأبرز مما سبق هو حاجة الحركة السياسية الفلسطينية إلى رؤية موحدة واستراتيجية موحدة ومؤسسات موحدة إن هي أرادت تعظيم فعلها الوطني، وهي حاجة باتت ملحة إلى أبعد الحدود بحكم المتغيرات العميقة (والمستمرة) التي يعيشها العالم العربي، والتي تشي بإمكان توليد تحولات استراتيجية في ميزان القوى في المنطقة، وتشديد العزلة والضغوط على إسرائيل. كما أن ما يشهده العالم الرأسمالي الغربي من أزمة اقتصادية بنوية يشير إلى بداية تحولات استراتيجية في ميزان القوى العالمي، فنحن أمام تحولات إقليمية بنوية، وبداية تحولات في مكونات النظام الدولي، علاوة على التحولات في التكوين السياسي داخل إسرائيل. وهذا كله يجري من دون حضور لحركة سياسية فلسطينية موحدة قادرة على القيادة والفعل الوطني.

الانقسام يغذي غياب المراجعة

النقدية والتخبط السياسي

لم تكن خطوة التوجه إلى الأمم المتحدة، ولا سردية الخطاب الفلسطيني أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، نتيجة بلورة قيادة السلطة/منظمة التحرير لرؤية واستراتيجية جديدتين لكيفية إدارة الصراع مع إسرائيل. فمطلب دولة فلسطينية على حدود سنة ١٩٦٧ ليس جديداً ولا يوحي بمراجعة

ولذا تبرز الحاجة إلى تدعيم توجه طرح قضية الأسرى الفلسطينيين على الهيئات الدولية لاستصدار موقف القانون الدولي من هذا الموضوع على غرار ما حدث بشأن جدار الفصل العنصري، ولاستخدام قضية الأسرى كإحدى وسائل تقويض شرعية إسرائيل وتشديد عزلتها الدولية.

لقد اتخذت خطوة الأمم المتحدة والانقسام الفلسطيني قائم على الرغم من الاتفاق على إنهائه بسلسلة من الخطوات تبدأ بتأليف حكومة وفاق وطني ولا تنتهي بإعادة تشكيل وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية، وأخرى لعضوية المجلس الوطني الفلسطيني وإعادة بناء منظمة التحرير. ولأن الخطوة تمت من دون مناقشة مع حركة "حماس" فإنها لم تساهم في عملية المصالحة الوطنية، كما كانت الحال مع "صفقة شاليط" التي أنجزتها "حماس" ونفذتها من دون مشاركة من حركة "فتح".

والبعض يرى أن هذه القضية تضع الطرفين على مستوى واحد، الأمر الذي ربما يسهل عملية المصالحة الوطنية، لكن هذا الموضوع ليس دقيقاً لأن المصالحة تستدعي الاتفاق على الأهداف السياسية وعلى استراتيجية موحدة (بما في ذلك المقاومة كفعل شمولي متواصل) وعلى صيغ المشاركة في قيادة المؤسسات الوطنية بعد بنائها.

علاوة على ذلك، فإن إصرار قيادة السلطة/المنظمة على طمأنة القيادة الإسرائيلية والإدارة الأميركية لا يساهم في البدء بعملية المصالحة، هذا الإصرار المتمثل في أن خطوة الأمم المتحدة (وهي، في جميع الأحوال، منسجمة مع قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١) لا تستهدف عزل إسرائيل ولن تشكل عقبة أمام المفاوضات الثنائية التي يتواصل الإصرار من جانب رئيس اللجنة التنفيذية والسلطة الفلسطينية وحركة "فتح" على أنها الاستراتيجية الوحيدة، وأن لا استراتيجية بديلة منها. إلا إن موقف إسرائيل والولايات المتحدة من عضوية فلسطين في الأمم المتحدة لا يعود إلى خشيتها من أن هذا التحرك سيفضي إلى قيام دولة ذات سيادة بين ليلة وضحاها، وإنما من أن تقود هذه الخطوة إلى تدويل المسألة

مناطق الشتات والمخيمات والمهاجر، في إطار نضال متسق من أجل حق تقرير المصير.

وقد كشف غياب استراتيجية وطنية، وبسرعة، أن خطوة الذهاب إلى الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر الماضي - على الرغم مما قد يترتب على هذه الخطوة الدبلوماسية من حراك دبلوماسي يوسع من دائرة العزلة على إسرائيل - غير قادرة على تفادي إفشال الخطوة في مجلس الأمن، أكان ذلك عبر نجاح الولايات المتحدة في الضغط على عدد كاف من الدول الأعضاء فيه لحجب أصواتها المؤيدة للطلب، أم عبر استخدامها حق النقض (الفيتو) ضد منح العضوية. لكن الأهم أن هذه الخطوة، مثلما يوضح استمرار إسرائيل في سياستها السابقة، لم توقف الاستيطان ومصادرة الأراضي وتهويد القدس وإرهاب المستوطنين. كما أن صفقة تحرير الأسرى في تشرين الأول/أكتوبر الماضي التي تمت بين حركة "حماس" وإسرائيل لم توقف استمرار اعتقال المناضلين ولا قادت إلى فك الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة. وهذا لا يلغي أن "صفقة شاليط" التي ترافقت مع إضراب الأسرى الفلسطينيين عن الطعام (احتجاجاً على ممارسات إسرائيل التعسفية في فرض العزل الانفرادي والثنائي ومنع إدخال الكتب والدراسة الجامعية والأطفال من زيارة ذويهم، وتقييد الأسرى في أثناء الزيارة وغير ذلك) لفتت الانتباه إلى قضية الأسرى الفلسطينيين، ونبهت إلى ضرورة طرح قضيتهم باعتبارهم مناضلين من أجل الحرية والتحرر.

فقضية الأسرى لم تُطرح خلال المفاوضات على اتفاق أوسلو بحيث يتم إطلاقهم جميعاً، ولم تؤخذ بعد الاتفاق سياسة لمنع اعتقال المناضلين الفلسطينيين، ومنع التعامل معهم، كما تفعل إسرائيل حالياً، كمجرمين أمام القضاء العسكري الإسرائيلي، بدلاً من التعامل معهم كأسرى حرب أو أسرى مدنيين.. كما تواصل السلطة الفلسطينية التنسيق الأمني مع قوات الاحتلال التي تستمر في اعتقال المناضلين (بما في ذلك داخل المناطق أ) من دون أي رادع أو جهد ممانع من طرف السلطة.

حقوق للشعب الفلسطيني (أو لأجزاء منه)، وحقيقة فشل مشروع إقامة دولة فلسطينية على الضفة والقطاع إلى جانب دولة إسرائيل. ومن الواضح أن الحراك داخل الأمم المتحدة لن يعوض عن هذا الفشل، فقد بات السعي لإقامة دولة في الضفة والقطاع وهماً تستغله إسرائيل لمواصله استعمارها وخلق المعازل للشعب الفلسطيني وفرض نظام التمييز العنصري (الأبارتهايد) على من يقيم في فلسطين. ولهذه الحثثيات، فإن المهمة الأولى في المرحلة الراهنة تتمثل في إعادة الاعتبار إلى وحدة الشعب الفلسطيني من حيث إعادة بناء مؤسساته التمثيلية الجامعة، وهي المؤسسات التي جرى استبدالها بمؤسسات السلطة الفلسطينية (الحكم الذاتي على أجزاء من الأراضي التي احتلت في سنة ١٩٦٧) تحت وهم أنها تشكل نواة التحول إلى دولة كاملة السيادة. فالسلطة لم تتحول إلى دولة، وإنما انتهى بها الأمر إلى الانشطار إلى سلطتين متنافستين معوقتين من جانب الاحتلال والحصار، وغير قادرتين على التوحد في حركة تحرر برؤية وطنية موحدة تتقوى بالواقع العربي الإقليمي والدولي المتبلور.

أما المشكلة فتكمن في بنية الحركة السياسية الفلسطينية الراهنة والرافضة لإعادة بناء المؤسسة التمثيلية الفلسطينية الجامعة التي تشكل المركز القيادي لحركة تحرر فلسطيني جديدة. ومع أن السنة الحالية شهدت أنوية، في الداخل والخارج الفلسطينيين، تطالب بإعادة بناء منظمة التحرير على أسس ديمقراطية وتمثيلية (لمكونات الشعب الفلسطيني كافة)، إلا إنها خفتت في الأونة الأخيرة لأسباب عدة، لعل أبرزها اتفاق المصالحة، إذ كان من أبرز مطالب الحراك الشبابي الفلسطيني إنهاء الانقسام وإعادة بناء منظمة التحرير على أسس ديمقراطية. وقد يعود خفوت الحركة الشبابية أيضاً إلى التعبئة الإعلامية التي جرت بشأن "استحقاق أيلول" وهذا سيتكشف سريعاً جداً. وفي جميع الأحوال، فإنه لا مناص من معاودة الحراك (الشبابي وغير الشبابي) من أجل إعادة بناء منظمة

الفلسطينية، وبالتالي إنهاء احتكار الولايات المتحدة لملف الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، والتحرر من قبضة مفاوضات تتحكم إسرائيل في حركتها. إن القول بأن قيادة السلطة/المنظمة ليس لديها رؤية شاملة وواضحة ولا استراتيجية نضالية تطرحها على الشعب الفلسطيني داخل فلسطين وخارجها، لا يعني أن لدى "حماس" - التي تحكم قطاع غزة - استراتيجية واضحة المعالم. صحيح أن "حماس" تقول أنها لا ترى جدوى من استمرار المفاوضات الثنائية، لكن ما تطرحه لا يشكل بديلاً متكاملًا، ذلك بأن رفع شعار المقاومة من دون تحديد مضمونها وأشكال ممارستها في تجمع أو مجتمع فلسطيني داخل فلسطين التاريخية وخارجها، لا يفيد في تعبئة جهود الفئات الأوسع من الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل حق تقرير المصير. كما أن "حماس" لم تنجح، في جميع الأحوال، في تحويل قطاع غزة إلى أرض محررة تماماً، وإلى نموذج لمجتمع ديمقراطي تعددي متنور ومقاوم، إذ ثمة ضرورة لتوضيح كيف تُمارس المقاومة في التجمعات الفلسطينية الرئيسية، من جانب كل من: الإسرائيليين في قطاع غزة وفي الضفة الغربية؛ الأقلية العربية في إسرائيل؛ فلسطينيي الأردن (من غير حملة الجنسية الأردنية تحديداً)؛ سكان المخيمات في لبنان وسورية؛ باقي الفلسطينيين في العالم. فالمقاومة ليست فعلاً نخبياً يضطلع به أفراد أو مجموعات بالنيابة عن عموم الشعب، وإنما هي فعل شمولي يشارك فيه معظم فئات الشعب وفق متطلبات الشرط الموضوعي والقدرات الذاتية، وهو ما شهدته إلى حد كبير المرحلة الأولى من الانتفاضة الأولى، أي أن التجربة، في هذا المجال، ليست غائبة عن الحركة الفلسطينية.

ضرورات إعادة بناء الحركة

السياسية الفلسطينية

إن الحركة الفلسطينية بتكويناتها الراهنة تواجه حقيقة فشل اتفاق أوسلو المدوي في تحقيق أي

تبعية مالية للتمويل الأجنبي. فقد حرم الاحتلال الفلسطينيين في الضفة والقطاع من إمكان تكوين اقتصاد قابل للنمو والتراكم، وبات التمويل يُستخدم، علناً أحياناً ومواربة أحياناً أخرى، كقيد على السلطة كي تواصل "عملية السلام" (أي المفاوضات الثنائية مع إسرائيل) بغض النظر عن جدوى هذه العملية وما رافقها من حروب واجتياحات وبناء لجدار الفصل العنصري وتهويد للقدس وقيود على الحركة ومصادرات للأراضي وتكثيف للاستيطان وغير ذلك. بل باتت السلطة مصدراً للترويج لأفكار وسياسات "استشراقية" من نوع أن بناء مؤسسات الدولة سيقنع العالم الغربي بجدارة الشعب الفلسطيني في الحصول على دولة، ومن نوع أن "التنمية" (وهي مفهوم فضفاض يتغير وفق تعريفات المؤسسات الرأسمالية الدولية) ممكنة في ظل استعمار استيطاني عسكري ووفق توجهات الليبرالية الجديدة.

هناك حاجة إلى العودة إلى مناقشة فوائد بقاء السلطة الفلسطينية ومضاره، بهدف التوصل إلى موقف يحدد إمّا استمرارها فيضع شروط ذلك ويذكر مهماتها، وإمّا حلها وإنهاء دورها في تخفيف تكلفة الاحتلال (بل تحويله إلى ربح صاف)، والخلاص بالتالي من وهم أنها قابلة، في ظل سياسة إسرائيل المدعومة أميركياً، من التحول إلى دولة قابلة للحياة ذات سيادة فعلية. ومهما يكن القرار بشأن مصير السلطة، فإن هناك مصلحة وطنية تقضي بوقف التنسيق الأمني مع أجهزة الاحتلال وما يتضمنه من إذلال ومهانة سياسية. وسواء بقيت السلطة الفلسطينية (بوظائف بلدية أو بسطات أوسع)، أو جرى حلها، فلا بد من أن يتم هذا أو ذاك بوفاق وطني، والأفضل أن يتم ذلك عبر مؤسسات منظمة التحرير بعد تجديدها (بنيويًا وبرنامجيًا وتمثليًا) كي تمثل جميع القوى السياسية الفاعلة في الحقل السياسي الفلسطيني، وكذلك التجمعات الفلسطينية وفق حجم كل منها النسبي. وبالتالي، فإنه ليس من الحكمة السياسية ولا من المصلحة الوطنية أن يوضع هدف إقامة الدولة في موقع

التحرير على أسس تمثيلية جامعة، بما في ذلك بناء الاتحادات القطاعية والنقابات العمالية والمهنية على أسس تمثيلية لما لها من دور في تنظيم الشعب الفلسطيني أفقياً وفي تجمعاته الرئيسية، ومنح شرائحه وتجمعاته صوتاً في التعبير عن همومها وتطلعاتها والدفاع عن مصالحها.

السلطة وعلاقتها بالمنظمة

إن تحويل بنية الحركة السياسية الراهنة إلى بنية معوقة للتغيير، يعود، في جانب مهم منه، إلى تحول الحركة السياسية الفلسطينية من حركة تحرر إلى سلطة حكم ذاتي تولت ابتلاع منظمة التحرير وتجريدها من دورها التمثيلي العام، كما أن السلطة (على عكس ما هو مفترض تماماً) باتت هي التي تمول منظمة التحرير وفصائلها، الأمر الذي وضع في يد القائمين عليها القدرة على استخدام هذا التمويل سياسياً. فقد اختزلت السلطة الفلسطينية فلسطين الجغرافياً، بحدود الضفة الغربية وقطاع غزة (ويُخشى أن تُختزل إلى ما دون ذلك)، واستتنت أغلبية الشعب الفلسطيني الموجودة في الشتات وداخل فلسطين المحتلة في سنة ١٩٤٨ من التداول في الشأن الوطني. ومع أعوام ما بعد أوسلو نمت شرائح اجتماعية باتت ترى في استمرارية السلطة ضماناً لمصالحها ومكانتها وامتيازاتها، وقد امتد هذا ليشمل السلطة التي شكّلتها حركة "حماس" في قطاع غزة، كما نما، منذ قيام السلطة، عدد غير قليل من المنظمات غير الحكومية ذات التمويل الخارجي، التي ارتبطت، وإن جزئياً، مبرر استمرارها بوجود السلطة كسلطة حكم ذاتي، والتي تخشى بالتالي أن تفقد مبرر هذا الوجود إذا ما انتهت السلطة.

لقد تحولت السلطة، بحكم حجم العاملين في مؤسساتها، إلى رهينة بيد الممولين بعد أن ضمنت إسرائيل عبر إجراءاتها الإدارية والأمنية وسيطرتها على المعابر وعلى الموارد الطبيعية وحركة السلع والأشخاص وعبر تفتيت السوق الفلسطينية (غزة؛ القدس؛ باقي الضفة الغربية)، بقاء السلطة في حالة

اختزال الديمقراطية إلى انتخابات دورية وعزلها عن متطلبات سياقها السياسي

إن إنهاء الانقسام القائم في الحركة السياسية الفلسطينية له أهمية خاصة، لأن من دونه يستحيل إعادة تشييد الحقل السياسي الوطني على أسس ديمقراطية تمثيلية ووطنية، فهو شرط أساسي لتهيئة الحركة الفلسطينية لمواجهة التحديات الكبيرة التي انكشف بعض معالمها بعد أيلول/سبتمبر الماضي عقب البروز المتجدد لمواقف إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واللجنة الرباعية الدولية، وبعد أن بان حجم الضغوط والتهديدات لتغيير الموقف الفلسطيني وللحيلولة دون اتخاذ خطوات جادة لتوحيد الحركة السياسية الفلسطينية، ودون التقدم بطلب العضوية للأمم المتحدة.

وما دام اتفاق المصالحة يتضمن إجراء انتخابات عامة لمؤسسات السلطة ومنظمة التحرير، فإنه لا مناص من تجنب العوامل التي تؤدي إلى أن تكون الانتخابات عالم توليد انقسامات عمودية في المجتمع السياسي، كما حدث في إثر انتخابات المجلس التشريعي في سنة ٢٠٠٦. ومن هنا، فإن ثمة ضرورة لأن يتم الاتفاق الوطني المسبق والمعلن على هدف الانتخابات، أكان ذلك للمجلس التشريعي أم للمجلس الوطني، كما الاتفاق المسبق والتفصيلي والمعلن بشأن التعامل مع النتائج بغض النظر عن النظام الانتخابي المعتمد (التمثيل النسبي هو الأفضل لضمان التعددية الحزبية والسياسية). لكن الأهم من تنظيم الانتخابات بعد الاتفاق على الهدف منها وعلى الكيفية التي سيتم التعامل بواسطتها مع نتائجها، هو أنها تتم في مرحلة التحرر الوطني وجزء منها يجري تحت الاحتلال وأجزاء أخرى تعتمد على شروط دولة مضيقة للفلسطينيين. وتفقد الديمقراطية ووظائفها الرئيسية إذا ما اختزلت إلى مجرد انتخابات دورية (من دون التقليل من أهميتها)، وتجاهلت قيم المشاركة والمساواة

التعارض مع حقوق الشعب الفلسطيني عبر الموافقة على شروط واشتراطات تجعله قيداً على هذه الحقوق، وتحديد الحق في تقرير المصير والحق في العودة إلى الوطن الأم.

لا شرعية لأي من المؤسسات الفلسطينية المتحكمة في القرار الوطني

لم يعد في الحقل السياسي الفلسطيني مؤسسات سياسية تحظى بالشرعية بمعانيها المتعددة، فالمؤسسة الرئاسية فقدت شرعيتها الديمقراطية منذ بداية سنة ٢٠١٠ (موعد انتخابات جديدة وفق القانون الأساسي للسلطة)، والمجلس التشريعي فقد شرعيته الانتخابية منذ بداية سنة ٢٠١١ للأسباب ذاتها، وبالتالي، فإنه لا شرعية للحكومة القائمة في الضفة الغربية (فهي تمارس باعتبارها حكومة تصريف أعمال انتهت ولايتها) ولا لمثيلتها في قطاع غزة (أقيمت ورفضت قرار الإقالة). أما مؤسسات منظمة التحرير فقدت شرعيتها منذ فترة طويلة، وما هو موجود إنما هو لجنة تنفيذية لا شرعية لها لأنها لم تنتخب من المجلس الوطني الفلسطيني الذي لم يجتمع بشكل نظامي منذ اتفاق أوسلو، كما أن المجلس المركزي الذي يدعى إلى الاجتماع بين الحين والآخر، لا صلاحيات له ولا مبرر لوجوده سوى توفير التغطية السياسية للسلطة بمشاركة ممثلي فصائل منظمة التحرير المتقدمة جداً، بل إن حتى مواعيد انتخاب هيئات محلية (مجالس محلية وبلديات) جرى تأجيلها أكثر من مرة لاعتبارات تخص واقع الانقسام السياسي، الأمر الذي يعني أن الأبواب أغلقت أمام الشعب الفلسطيني في اختيار ممثليه وتغييرهم على مختلف المستويات حيث يمكن ذلك، وباتت القرارات التي تمس المصير الوطني والمعيشي ملك أفراد، وبعيداً عن أي مؤسسات رقابة ومحاسبة.

في ظل انعدام الوزن لطرف ثالث كان يمكن للياسر أن يكونه، لكنه أخفق في ذلك.

ومع مأسسة الانقسام في الحقل السياسي، فإن هناك خوفاً حقيقياً من أن يفقد الحقل واحدة من أهم مميزاته وهي سمة التعددية السياسية والفكرية والتنظيمية التي تواصلت على مدار ثلاثة عقود. فقد برزت في الأعوام الأخيرة في الضفة الغربية كما في قطاع غزة، توجهات تستسهل منح الأجهزة الأمنية صلاحيات في إدارة المجتمع في المنطقتين، وهناك خشية من أن تقود المصالحة بين "فتح" و"حماس" إلى نوع من المحاصصة المقيدة للتعددية والحريات.

إن اتضاح ضيق أفق خطوة التوجه إلى الأمم المتحدة، وعقم اعتماد استراتيجيا قوامها بناء مؤسسات دولة تحت الاحتلال والحصار كاستراتيجيا بديلة من رعاية وتنظيم ومأسسة المقاومة الشعبية للاحتلال، يوفران المدخل لكشف مخاطر استمرار المماطلة في إعادة بناء منظمة التحرير على أسس وطنية وديمقراطية تمثيلية تعيد إلى الشعب الفلسطيني وحدته النضالية، وتكون أداة لصوغ البرامج والخطط التي تخدم نضاله من أجل التحرر وحق تقرير المصير، ومؤسسة حل الخلافات وتطوير الخطط والاستراتيجيات وفق متطلبات النضال الوطني.

علاوة على ذلك، فإن المواقف الأخيرة للولايات المتحدة، والداعمة بعناد مستميت للسياسة والممارسات الإسرائيلية، توفر ضرورة التخلص نهائياً من أي أوهام لها علاقة بدور إيجابي لهذه الدولة في نصرة حقوق الشعب الفلسطيني، ويكفي هنا أن نتأمل في موقف الإدارة الأميركية من طلب العضوية لفلسطين في الأمم المتحدة ولجوئها المتكرر (أكثر من أربعين مرة منذ حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧) إلى استخدام حق النقض (الفيتو) لمصلحة إسرائيل وحمايتها من القرارات الدولية. ولا أدل على مدى توافقها مع المصالح الإسرائيلية من تهديداتها الأخيرة لمنظمة اليونسكو بحجب التمويل إن هي وافقت على قبول عضوية فلسطين فيها، من

والحرية والتعددية (الفكرية والسياسية والحزبية والأيدولوجية والمذهبية)، والحق الفردي والجماعي في تقرير المصير. كما أن قضية الشعب الفلسطيني قضية وطنية، والديمقراطية (بالمعنى الشمولي) مسار ضروري في عملية إشراك الشعب الفلسطيني بمختلف تكويناته في الفعل التحرري وفي إثراء هويته الوطنية والثقافية ومحاربة ظواهر التسلط والتفرد والإقصاء.

ونحن بحاجة إلى الديمقراطية لأن الحقل السياسي الفلسطيني - بعد أن فقد مؤسساته التي استندت إلى الشرعية الثورية والكفاحية، وإلى أسس احترام التعددية السياسية والفكرية والمذهبية، وتلك التي استندت إلى الانتخابات الديمقراطية - لم يعد يمتلك مؤسسات وطنية ذات شرعية لدى الجمهور الفلسطيني، كما أنه لم يعد هناك مرجعية مجمع عليها أو معتمدة فعلياً (فلا الميثاق الوطني ولا القانون الأساسي باتا معتمدين) لتنظيم العلاقات بين قوى الحقل السياسي وأسس حل الخلافات والصراعات. وفضلاً عن ذلك، فإن الحقل يفتقر إلى قيادة وطنية يُجمع على شرعيتها، وإلى برنامج سياسي ذي قواسم وطنية مشتركة. ولذا، فإن من الطبيعي والحال هذه، أن تفتقر القوى السياسية الفاعلة إلى استراتيجيا واضحة ومقنعة ومتفق عليها، ولعل هذا ما يفسر لماذا غاب الإدراك لشروط إدارة مفاوضات هادفة مع الاحتلال على مدار عقدين من الزمن تقريباً، وربما يفسر لماذا لم تتوقف إسرائيل عن مشروعها الاستعماري الاستيطاني على الرغم من عقدين من المفاوضات التي تضمنت تنازلات واسعة (وفق ما أظهرت "الأوراق الفلسطينية" المسربة). أمّا "حماس" فطرحت المقاومة كاستراتيجيا بديلة من المفاوضات، إلا أنها أغفلت المكونات الشعبية والتمكينية لهذه المقاومة واختزلتها في شكل واحد أجبرها في النهاية على وضع قيود صارمة على ممارسته تحت وطأة الاختلال الواسع في ميزان القوى العسكري مع إسرائيل. ومن هنا، نشأ التخبط في السلوك السياسي من جانب الطرفين المهيمنين على الحقل السياسي،

في صلب سيرة النضال الوطني الفلسطيني، غير أن ثقل القضية الوطنية التحررية هو ما يميز الشرط الفلسطيني من شروط الثورات العربية، وإن كانا يشتركان في السعي من أجل الحرية والكرامة الوطنية والمشاركة الديمقراطية في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية العامة والخلص من الفقر والعوز والبطالة، وفي معاداة الفساد والتفرد والتسلط.

لقد تعمق في العقد الأخير إدراك أن مرحلة ما بعد أيلول/سبتمبر، تطرح ضرورة تمتين الصلات بين مختلف التجمعات الفلسطينية من جهة، وبين المجتمعات العربية حيث تقيم هذه التجمعات، من جهة أخرى، ولعل ثمة أهمية خاصة يجب أن تضطلع بها الفئات الشابة، وهي فئات ليست محدودة الوزن الديموغرافي والاجتماعي والثقافي لأن بينها من يتمتع بمعدلات عالية من التعليم (والبطالة). ويُسهّل من بناء هذه الصلات توفر وسائل التواصل الاجتماعي وتسهيل سبل التلاقي والتنسيق لدى منظمات المجتمع المدني السياسية والقطاعية والمهنية والبحثية وغيرها، فهناك مؤشرات إلى تنامي استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بين الشباب بصورة خاصة، وإلى تزايد عدد الندوات والمؤتمرات واللقاءات المشتركة (على طرفي الخط الأخضر مثلاً).

وتهدف هذه المقالة إلى فتح نقاش في "مجلة الدراسات الفلسطينية" بشأن القضايا التي تناولتها المقالة، وقضايا عدة لم تتناولها، لكنها بحاجة إلى نقاش معمق، ومنها: موقع الأقلية الفلسطينية في إسرائيل في مواجهة مسعى القيادة الإسرائيلية لفرض اعتراف دولي وفلسطيني بيهودية الدولة الإسرائيلية مع كل ما يترتب على ذلك من تنكّر كامل للرواية التاريخية الفلسطينية؛ سبل دعم دور هذه الأقلية في نضالها من أجل حقوقها القومية؛ سبل تنظيم حراك في المخيمات الفلسطينية في الشتات ضد التعامل الأمني معها، وضد امتهان حقوقها المدنية والإنسانية والديمقراطية، ومن أجل تنظيم وتنسيق تحركاتها لإفشال أي مشروع تسوية

أجل إدراك مغبة وخطورة الرهان على مواقف منصفة منها.

وهذا الواقع المتهاافت لمؤسسات العمل الوطني الفلسطينية لا يعكس حيوية الوطنية الفلسطينية التي نجدها في المجالات التالية: في الحراك المحلي المقاوم للجدار والاستيطان وإرهاب المستوطنين؛ في دور اللجنة الوطنية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها؛ في المؤسسات القانونية التي تطارد إسرائيل في المحافل الدولية لمحاكمتها على جرائم حرب وحقوق إنسان بما يجرّد إسرائيل من شرعيتها الإنسانية ويزيد في عزلتها الدولية؛ في المخيمات واللجان المتشكلة دفاعاً عن حق العودة ولتأكيد أنه لن يكون هناك تسوية من دون الاعتراف بهذا الحق؛ في تجمعات الشباب في الداخل والخارج؛ في تعدد المواقع في الإنترنت التي تناقش وتبث وتتداول الأخبار والتعليقات والمقالات؛ في ارتفاع منسوب النشاط الثقافي والفني والسينمائي بين الشباب والشابات داخل فلسطين وخارجها؛ في تواصل تنظيم الندوات التي تجمع بين الفلسطينيين من مواقع سكنية متعددة؛ في تنامي دور الأقلية العربية في إسرائيل من أجل حقوقها.

افتقاد الوطنية الفلسطينية مؤسسات

تمثيلية وقيادة

إن حيوية الوطنية الفلسطينية وتعبيراتها المتنوعة، والإحساس العام بين الفلسطينيين في مواقعهم المتعددة بوجود أزمة قيادة وأزمة تمثيل، هما محرك لاقتحام فئات جديدة من الشباب، في الداخل والخارج، حيز الفعل الوطني (بأبعاده النضالية الثقافية والفنية والإعلامية)، وسعيها للتجديد في أشكال الفعل السياسي ولغته وتعبيراته. وقد بدأ هذا الاقتحام قبل تفجر الانتفاضات الشعبية العربية ضد الاستبداد والفساد ومن أجل الحرية والكرامة، وإن زادته هذه تحفزاً واستنفاراً. فالانتفاضات، وعبر دور الشباب المتميز فيها، تقع

يحظى بالأولوية، وهذا لن يتم من دون مشاركة واسعة (سياسية وفكرية وثقافية..) من مكونات الشعب الفلسطيني المتباينة الأوضاع والظروف (وهذا مصدر قوة كبيرة). غير أن إعادة تهيئة الحقل السياسي الوطني تبقى ناقصة من دون فهم متطلبات المرحلة السياسية الجديدة التي دشنتها الانتفاضات الشعبية العربية، والتي تستجلب مواقف جديدة تجاه إسرائيل ربما تقود، تحت الضغط الشعبي، إلى إلغاء أو تجميد اتفاقيات كامب ديفيد ووادي عربة، وإلى تطوير أشكال جديدة لدعم النضال الوطني الفلسطيني. وهذه التهيئة بحاجة إلى مشاركة فئات واسعة من الشباب (المنظم أو شبه المنظم وغير المنظم)، وإلى ضرورة أن يصل صوتها كما وصل صوت الشباب في ميادين وشوارع معظم المدن العربية.

لقد أخذ بعض الشباب الفلسطينيين (الحراك الشبابي المستقل مثلاً) في تنظيم أنفسهم في مجموعات تضم عدة انتماءات سياسية وتوجهات فكرية حزبية وغير حزبية في أطر مستقلة تعمل على "توحيد جميع المجموعات الناشطة في مهمات التحرر الوطني والاجتماعي في ائتلاف واحد." وهذا الحراك المذكور دعا إلى انتخاب مجلس وطني جديد لمنظمة التحرير الفلسطينية يمثل مختلف التجمعات الفلسطينية لتشكيل مرجعية واحدة وموحدة للشعب الفلسطيني "وفق استراتيجية نضالية جديدة... تعيد الاعتبار إلى الرواية الفلسطينية الكاملة بعدما تعرضت للاجتزاء والتزوير، وذلك من خلال التأسيس لخطاب سياسي اقتصادي ثقافي نقدي ومجابه للخطاب السائد منذ عشرين عاماً." ■

لا يضمن حق العودة؛ سبل توليد وتعزيز علاقات (سياسية وثقافية وتكافلية) بين الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر، وفي الشتات؛ مناقشة مصير السلطة الفلسطينية بعد أن انهار مشروع حل الدولتين، وعلاقتها بهيئات منظمة التحرير بعد إعادة بنائها؛ سبل إعادة بناء منظمة تحرير على أسس ديمقراطية وتمثيلية، وسبل تنمية مواردها بعيداً عن المال السياسي.

فضلاً عن ذلك، ثمة حاجة إلى مناقشة واقع التنظيمات (الفصائل) السياسية في ضوء انكشاف ضعف بنائها الديمقراطي، وإلى إيجاد السبل لتعزيز استقلالها المالي والسياسي والابتعاد عن تحويل أعضائها إلى مستمعين وعلى هامش الحياة السياسية، وإلى مناقشة أسباب تردها في تجديد هيئاتها القيادية وإشراك الشباب والنساء في هذه الهيئات، كما أن هناك حاجة إلى مناقشة واقع الاتحادات والنقابات ومنظمات المجتمع المدني باعتباره مدخلاً (مع قواعد التنظيمات السياسية) لتوليد تحركات قاعدة ضاغطة من أجل بناء جديد للحركة السياسية الفلسطينية. وفي سياق هذه المراجعة النقدية لا يمكن إغفال موضوع النتائج السياسية التي ترتبت على استمرار كون اقتصاد الضفة الغربية والقطاع تابعاً لإسرائيل، وما تركه الحصار على قطاع غزة منذ سنة ٢٠٠٦ من آثار سياسية واقتصادية، وما رافق هاتين العمليتين من تشوهات اجتماعية وتهميش بنيوي اقتصادي، ومن اعتماد سياسات اقتصادية تزيد في التبعية والتشوه الاجتماعي.

لكن إعادة تشييد الحقل الوطني هو ما يستحق أن